التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق المسجلة في محافظة ذي قار للمدة ٢٠٠٤- ٢٠١٠

أ.م.د لطيف هاشم كزار الطائي / طالب الماجستير/ مجيد علي شناوة الموسوي

جامعة واسط /كلية التربية/ قسم الجغرافية

المستخلص

إن التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق لم يكن محدوداً أو ثابتاً عند مدة زمنية وأخرى أو على مستوى وحدة الإدارية وأخرى أو بيئة وأخرى أو طريق لقياس تلك الحالات دون الأخرى، بل إن التباين المكاني والزماني لحالات الطلاق يبدو أكثر وضوحا من خلال المقارنة في نسبة حالات الطلاق بين وحدة إدارية وأخرى (المكان) وبين عام وأخر (الزمان) .

كما اتضح إن نسبة حالات الطلاق أخذت بشكل عام نحو الارتفاع ضمن المدة الزمنية للدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٠) وخاصة عام ٢٠٠٩ الذي كان الأبرز في تسجيل حالات الطلاق للمحافظة ، وكانت مراكز أقضية (الناصرية والشطرة والرفاعي و سوق الشيوخ) هي الوحدات الإدارية الأبرز في تسجيل حالات الطلاق بالمقارنة مع بقية الوحدات الإدارية الأخرى ، وهذا يعكس الحقيقة المهمة للدراسة من خلال معرفة حجم التباين المكاني لحالات الطلاق في محافظة ذي قار.

إما وجه التباين المكاني الآخر لحالات الطلاق تمثل في توزيع تلك الحالات على المستوى البيئي (حضر – ريف) للمحافظة ، حيث سجلت في الحضر أكثر حالات الطلاق بنسبة ٨١,٢% بينما تنخفض تلك النسبة لتصل ١٨,٨% عند الريف من المجموع الكلي لحالات الطلاق ضمن مدة الدراسة .

Abstract

The geographical distribution of cases of divorce is not limited or fixed at a period of time and other or unit level administrative and other or the environment and other or by measuring those cases without the other, but the disparity spatial and temporal divorces seem more obvious by comparing the ratio of divorces between administrative units and other (place) and last year (time).

As it turns out that the rate of divorce cases took overall upward within the duration of the study (2004-2010), especially in 2009, which was the most prominent in the registration of divorce cases for the province, and were centers districts (Nasiriyah, Shatra and Rifai and Suq) are administrative units most prominent recording divorce cases compared with the rest of the other administrative units, and this reflects the fact the task of the study by knowing the size of the spatial variation of divorce cases in the province of Dhi Qar.

Either face spatial variation other for divorce cases are in the distribution of these cases on the environmental level (Urban - Rural) of the province, where recorded in urban more divorce cases by 81.2% and then reduced that figure to reach 18.8% at the countryside of the total divorce cases within the study period.

المقدمة

الطلاق ظاهرة شائعة في أغلب المجتمعات ، إذ يعد وسيلة لفصم العلاقات غير السليمة وفضاً للخلافات،وهذه الظاهرة مرتبطة بتطور ثقافة العائلات والعلاقات الاجتماعية [١].

تعد دراسة توزيع السكان من الأمور التي يوليها الجغرافيون أهمية خاصة ، لما قد تظهره من تباينات في توزيع حجم السكان في الوحدات الإدارية والأقاليم الطبيعية في ضوء حركة السكان الجغرافية واختلاف تركيبهم النوعي والعمري والمهني والثقافي[٢]. وهي بمثابة العلم الذي يدرس أساليب تكوين الشخصية الجغرافية للمناطق وانعكاساتها على الظواهر السكانية التي تتباين زمانا ومكانا [٣].والتوزيع يعني الإجابة عن سؤال أين تتوزع الظاهرة أو أين تتوزع الأشياء؟وهو يشكل حجر الزاوية في أي دراسة جغرافية [٤].

إن دراسة توزيع ظاهرة الطلاق على مستوى محافظة ذي قار وعلى مستوى الوحدات الإدارية وعلى مستوى الحضر والريف سيعطي للدراسة أهمية أكثر من خلال معرفة حجم التباين لظاهرة الطلاق . ذلك الحجم الذي يتأثر تأثراً مباشراً بالتركيب النوعي والعمري للسكان ،وبالنظم الاجتماعية السائدة والظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع ، لهذا تعد حالات الطلاق إحدى الظاهرات السكانية المعقدة والمتغيرة من وقت إلى آخر ومن مكان إلى آخر ، كدليل على تغير بنيان المجتمع الاقتصادي وتبدل القيم الاجتماعية والثقافية .

وقد تمثلت منطقة الدراسة Area study بمحافظة ذي قار التي تمثل إحدى محافظات جنوبي العراق ، وتتكون المحافظة من تسع عشرة وحدة إدارية ما بين ناحية وقضاء . كما التزم البحث في التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في المحافظة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠ مع التركيز على الأعوام ٢٠٠٤و٢٠٠٧و٢٠١٠ عند توزيع تلك الحالات على مستوى الوحدات الإدارية و البيئة ، علما إن البحث أعتمد منهج التحليل الوصفي والكمي في توزيع حالات الطلاق لمحافظة ذي قار.

يهدف البحث Aim of Research إلى إيضاح حجم التباين المكاني لحالات الطلاق من خلال دراسة التوزيع الجغرافي لها على مستوى المحافظة و الوحدات الإدارية والبيئة (حضر- ريف) .

(١) عائدة سالم محمد الجنابي ، المتغيرات الاجتماعية و الثقافية لظاهرة الطلاق (مع دراسة ميدانية في مدينة بغداد) ، دائرة الشؤون الثقافية والنشر ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٥٠ .

(٢) سمر عبد وحواح الناشئ،صابئة الطرق(دراسة في جغرافية السكان)، رسالة ماجستير ، قسم الجغرافية،كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠٠٣ ،ص٢١ .

(٣) ظلال منذر منعثر الحسناوي، التباين المكاني لتوزيع السكان في محافظة ذي قار ، رسالة ماجستير ، قسم الجغرافية ، كلية التربية ، جامعة واسط ،٢٠١٠ ، ص ٢ .

(٤) صفوح خير، الجغرافيا،موضوعها ومناهجها وأهدافها ، دار الفكر ،دمشق ،٢٠٠١،ص٣٤٠ .

في ضوء هدف البحث يمكن صياغة السؤال الآتي الذي يمثل مشكلة البحث Problem of Research والإجابة علية تأتي ضمن سياق البحث وهذا السؤال هو {ما هو حجم التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق على مستوى المحافظة و الوحدات الإدارية و البيئة (حضر – ريف) }.

وباعتماد مشكلة البحث يمكن الذهاب إلى فرضية البحث Hypotheses of Research وذلك من خلال {تتباين حالات الطلاق مكانيا عند توزيعها جغرافيا على مستوى المحافظة و الوحدات الإدارية و البيئة (حضر – ريف)} وذلك تبعا لتباين الحجم السكاني من جهة ، ولتباين العادات والتقاليد الاجتماعية من جهة أخرى.

أولا : التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في محافظة ذي قار

يعد الطلاق من الظاهرات الاجتماعية المهمة التي تؤثر في الوضع الديموغرافي لتركيب السكان . لأنه يؤدي إلى توقف الحياة الزوجية في المجتمع لذلك فإن الخصوبة السكانية تقل في المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الطلاق [١].كما يؤثر الطلاق في تغيير عدد وتركيب وحاجات ووظائف الأسر [٢]، حيث ينتهي بموجبه عقد الزواج وتتفرق الأسرة ، لذا فهو يؤثر في عدد السكان بصورة غير مباشرة إذ ينهي الإمكانية على الإنجاب [٣] ، ويترتب علية عواقب سلبية ، ومن هنا فقد عد ابغض الحلال عند الله عز وجل .

يلاحظ من الجدول (١) التباين الواضح في عدد حالات الطلاق المسجلة في محافظة ذي قار خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٠ ، وقد تراوحت تلك الحالات بين ٢٢٢ حالة طلاق عام ٢٠٠٤ وبنسبة ١٠,٢% وهذه تمثل الحد الأدنى ، و٤٣٢ حالة طلاق عام ٢٠٠٩ وبنسبة ١٩,٨% لتمثل الحد الأعلى ، وتراوحت بقية الأعوام بين هاتين القيمتين ، اخذين بنظر الاعتبار إن حالات الطلاق شهدت انخفاضا ملحوظا عام ٢٠١٠ حيث بلغت ٣٣٩ حالة طلاق وبنسبة ١٥,٦% وبفارق ٩٣ حالة طلاق عن العام الذي سبقها ، وعلى العموم فأن عدد حالات الطلاق بلغت خلال المدة المذكورة ٢١٧٧ حالة طلاق مسجلة في محافظة ذي قار بوحداتها الإدارية المختلفة .

إما حالات الزواج المسجلة * في محافظة ذي قار خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٠ ، فقد تراوحت تلك الحالات بين ٨٤٥٥ حالة زواج عام ٢٠٠٧ وبنسبة ٩,٥% وهذه تمثل الحد الأدنى ، و١٤٦٠٦ حالة زواج عام ٢٠١٠ وبنسبة ١٦,٤% وتمثل الحد الأعلى ، وتتراوح بقية

(١) عباس فاضل السعدي، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص٣٢ .

(٢) يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديموغرافية ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٥ ، ص٣٧٨ .

(٣) احمد محمد محيسن السعدي،التحليل المكاني لتباين تركيب السكان في محافظة القادسية للمدة(١٩٨٧-١٩٩٧)، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب،جامعة ، بغداد،٢٠٠٥، ص١٤٤ .

* تعذر الحصول على بيانات حالات الزواج على مستوى البيئة (حضر – ريف) أو على مستوى الوحدات الإدارية للمحافظة ، لذا ستقتصر دراسة حالات الزواج فقط على مستوى المحافظة بشكل عام ضمن المدة الزمنية ٢٠٠٤- ٢٠١٠ ، لغرض المقارنة مع حالات الطلاق.

الأعوام بين هاتين القيمتين ، اخذين بنظر الاعتبار إن حالات الزواج أخذت بالتزايد خاصة عند الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بالمقارنة مع الأعوام الأخرى التي تسبق هذه الأعوام الثلاثة من مجموع حالات الزواج البالغة ٨٩٢٦٦ حالة زواج لعموم المحافظة .

ومن الجدول (٢) يلاحظ التباين في حالات الطلاق المسجلة على المستوى البيئي (حضر-ريف) للمحافظة ضمن المدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ ويبدو واضحا تفوق حالات الطلاق المسجلة في حضر المحافظة عن نظيرتها في ريف المحافظة ، فبعد إن كان عدد حالات الطلاق في حضر المحافظة ١٨٥ حالة طلاق وبنسبة ٨٣,٣% عام ٢٠٠٤ انخفضت تلك الحالات إلى ٢٧٠ حالة طلاق عام ٢٠١٠ وبنسبة ٧٩,٦% ، وبالمقابل فان حالات الطلاق في ريف المحافظة شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال المدة المذكورة ، فبعد إن كانت حالات الطلاق المسجلة في ريف المحافظة ٣٧ حالة طلاق عام ٢٠٠٤ وبنسبة ١٦,٧% ارتفعت لتصل ٦٩ حالة طلاق وبنسبة ٢٠,٤% عام ٢٠١٠ ، اخذين بنظر الاعتبار إن حالات الطلاق المسجلة على مستوى الحضر والريف قد تراوحت بين ١٨٣ حالة طلاق في أدناها و٣٤٦ حالة طلاق في حدها الأعلى بالنسبة للحضر خلال المدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ ، و٣٧ حالة طلاق في أدناها و٨٦ حالة طلاق في حدها الأعلى بالنسبة للريف . وفي عموم المدة الزمنية المحددة ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ فقد تفوقت حالات الطلاق المسجلة في حضر المحافظة لتشكل ٨١,٢% من مجموع حالات الطلاق يناظرها ١٨,٨% في ريف المحافظة .

جدول (١)

التوزيع النسبي لحالات الطلاق والزواج في محافظة ذي قار للمدة٢٠٠٤-٢٠١٠

الأعوام	حالات الطلاق		حالات الزواج	
	عدد الحالات	النسبة المئوية	عدد حالات	النسبة المئوية
٢٠٠٤	٢٢٢	١٠,٢	١٣١٤٩	١٤,٧
٢٠٠٥	٢٣٠	١٠,٦	١٢٢٧٨	١٣,٧
٢٠٠٦	٢٧٦	١٢,٧	١٢٥٣٨	١٤
٢٠٠٧	٣٣٦	١٥,٤	٨٤٥٥	٩,٥
٢٠٠٨	٣٤٢	١٥,٧	١٣٩٩٤	١٥,٧
٢٠٠٩	٤٣٢	١٩,٨	١٤٢٤٦	١٦
٢٠١٠	٣٣٩	١٥,٦	١٤٦٠٦	١٦,٤
المجموع الكلي	٢١٧٧	%١٠٠	٨٩٢٦٦	%١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

١- سجلات محاكم الأحوال الشخصية في محافظة ذي قار ولعموم الوحدات الإدارية ،سجلات حالات الطلاق ، للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠.

٢- محكمة الأحوال الشخصية في الناصرية ، سجلات عقود الزواج ، للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠.

جدول (٢)

التوزيع العددي و النسبي لحالات الطلاق في محافظة ذي قار وحسب البيئة للمدة٢٠٠٤-٢٠١٠

الأعـــــــوام	حضر		ريف		المجموع
	عدد الحالات	النسبة المئوية	عدد حالات	النسبة المئوية	%
٢٠٠٤	١٨٥	٨٣,٣	٣٧	١٦,٧	١٠٠
٢٠٠٥	١٨٣	٧٩,٦	٤٧	٢٠,٤	١٠٠
٢٠٠٦	٢٣٠	٨٣,٣	٤٦	١٦,٧	١٠٠
٢٠٠٧	٢٧٨	٨٢,٧	٥٨	١٧,٣	١٠٠
٢٠٠٨	٢٧٦	٨٠,٧	٦٦	١٩,٣	١٠٠
٢٠٠٩	٣٤٦	٨٠,١	٨٦	١٩,٩	١٠٠
٢٠١٠	٢٧٠	٧٩,٦	٦٩	٢٠,٤	١٠٠
المجموع الكلي	١٧٦٨	٨١,٢	٤٠٩	١٨,٨	١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على جميع محاكم الأحوال الشخصية في محافظة ذي قار ولمجموع وحداتها الإدارية .

إن ظاهرة الطلاق تعد هدماً لنسيج المجتمع بشكل عام وللأسرة بشكل خاص ، وفي ظل هذه المؤشرات التي تشير إلى ارتفاع معدلات هذه الظاهرة لسكان المحافظة ، يمكن إن يرجع ذلك إلى التغيرات التي شهدتها المحافظة بصورة خاصة والعراق بصورة عامة من خلال تغير الظروف المادية والمعنوية وتغير الحياة العصرية للسكان ، حيث عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وعملية وصحية أو نفسية وغيرها من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هدم ذلك النسيج الاجتماعي من خلال ارتفاع معدلات الطلاق فيه .

ثانيا: التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق حسب الوحدات الإدارية

إن دراسة التوزيع الجغرافي حسب الوحدات الإدارية لأي ظاهرة سكانية ومنها ظاهرة الطلاق تعد من أساسيات الدراسة لغرض كشف التباين المكاني لحالات الطلاق للسكان المطلقين في محافظة ذي قار ، حيث لا يمكن إن نستثني إي وحدة إدارية دون الأخرى في عدم وقوع أو تسجيل حالة طلاق على مدار السنة ، بل إن بعض الوحدات الإدارية تفوق مثيلاتها من الوحدات الإدارية الأخرى بشكل أكثر في مراكز الاقضية ثم تأتي النواحي ، كحقيقة واضحة للعيان أمام تباين الحجم السكاني بين الوحدات الإدارية ، ولأهمية دراسة التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق حسب الوحدات الإدارية لذا سيتم دراسته بالتفصيل على محورين هما :-

يلاحظ من الجدول (٣) إن مركز قضاء الناصرية احتل المرتبة الأولى في عدد حالات الطلاق المسجلة خلال المدة ٢٠٠٤- ٢٠١٠، مع التباين في عدد تلك الحالات خلال المدة المذكورة فبعد إن كانت حالات الطلاق المسجلة في هذه الوحدة الإدارية (٣٤) حالة طلاق عام ٢٠٠٤ وصلت إلى (٦٧)

حالات طلاق عام ٢٠٠٧ لتبلغ (١١١)حالة طلاق عند العام ٢٠١٠، واحتل المرتبة الثانية مركز قضاء سوق الشيوخ لعام ٢٠٠٤ وبواقع (٣٤) حالة طلاق ، ليحتل مركز قضاء الشطرة تلك المرتبة (الثانية) لبقية الأعوام الأخرى ضمن المدة ٢٠٠٥ –٢٠١٠ حيث بلغت حالات الطلاق فيها (٥٠ و ٤٣ و ٦٤ و ٧٩ و ٩٤ و ٦٥) على التوالي للأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ .وتمثل ناحية الدواية أقل مرتبة في حالات الطلاق بواقع حالتي طلاق لعام ٢٠٠٤، وناحية الحمار للأعوام الأخرى المتبقية ولمدة ٢٠٠٥–٢٠١٠ لكون هذه الناحية لم تسجل فيها حالات طلاق ضمن هذه المدة سوى حالتين موزعة على عامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ولكل منهما حالة واحدة.

ويبدو إن تباين إعداد حالات الطلاق للمحافظة للمدة ٢٠٠٤–٢٠١٠ والذي انعكس على تباين المراتب للوحدات الإدارية قد تأثر بتباين الحجم السكاني مابين الوحدات الإدارية وبدليل على ذلك فقد حازت مراكز أقضية المحافظة على المراتب المتقدمة من التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق حسب الوحدات الإدارية ومنها (مركز قضاءئي الناصرية و الشطرة)، في حين جاءت نواحي المحافظة ضمن وسط ونهاية التوزيع الجغرافي ومنها(ناحية الحمار) لكونها من اقل الوحدات الإدارية من حيث الحجم السكاني . وباعتماد الدرجة المعيارية من خلال جدول (٤) والخرائط (١) و (٢) و(٣) ، التي يمكن إن نميز فيها أربعة مستويات للأعوام الثلاثة* ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ و٢٠١٠ ، حيث يلاحظ من الخريطة (١) أن هناك أربعة مستويات لحالات الطلاق في عام ٢٠٠٤ وهي :

المستوى الأول بدرجة معيارية (+٠,٥٠فأكثر)

يظهر في الوحدات الإدارية (مركز قضاء الناصرية ، مركز قضاء سوق الشيوخ ، مركز قضاء الرفاعي ، ناحية الفجر)، الوحدات الإدارية ضمن هذه الفئة شكلت (٥٦,١%) وبمرتبة تراوحت بين (١– ٤)من الوحدات الإدارية في المحافظة.

المستوى الثاني بدرجة معيارية (+٠,٤٩ إلى ٠,٠٠)

يظهر في الوحدتين الإداريتين (مركز قضاء الشطرة ، مركز قضاء الجبايش) ، الوحدتين الإداريتين ضمن هذه الفئة شكلتا (١٣,٤%) وبمرتبة تراوحت بين (٥ –٦) من الوحدات الإدارية للمحافظة.

* تم التركيز على الأعوام الثلاثة ٢٠٠٤و٢٠٠٧ و٢٠١٠ عند استعمال الدرجة المعيارية للإحاطة واختصار بالمدة الزمنية ٢٠٠٤-٢٠١٠ ولكون هذه الأعوام تمثل بداية ووسط ونهاية تلك المدة للدراسة .

جدول (٣)

جدول افقي هنا

جدول(٤)

حالات الطلاق في محافظة ذي قار حسب الوحدات الإدارية للأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ و٢٠١٠ حسب الدرجات المعيارية

الوحدات الإدارية	الأعوام /الدرجات المعيارية		
	٢٠٠٤	٢٠٠٧	٢٠١٠
مركز قضاء الناصرية	٢,٠٦	٢,١٤	٣,٣٦
ناحية الاصلاح	-٠,٨٠	-	-٠,٥١
ناحية البطحاء	-٠,٨٠	-٠,٧٤	-
ناحية سيد دخيل	-٠,٧١	-٠,٦٠	-٠,٥٤
مركز قضاء الرفاعي	١,٨٧	٠,٧٠	٠,٢٩
ناحية قلعة سكر	-٠,٠٦	٠,١٤	-٠,٢٥
ناحية النصر	-٠,٢٥	-٠,٣٤	-٠,٢٧
ناحية الفجر	١,١٣	-٠,١٤	٠,٠٤
مركز قضاء سوق الشيوخ	٢,٠٦	١,٥٤	٠,١٨
ناحية العكيكة	-٠,٥٢	-٠,٢٨	-٠,٤٣
ناحية كرمه بني سعيد	-٠,٣٤	-٠,٧٠	-٠,٢٩
ناحية الفضلية	-٠,٨٠	-٠,٧٠	-٠,٢٧
ناحية الطار	-٠,٧١	-٠,٧٩	-٠,٦٢
مركز قضاء الجبايش	٠,١٢	-٠,٨٨	-٠,٦٦
ناحية الحمار	-٠,٨٠	-	-
ناحية الفهود	-٠,٢٥	-	-٠,٦٩
مركز قضاء الشطرة	٠,٤٩	٢,٠٠	١,٦٦
ناحية الدواية	-٠,٨٩	-٠,٧٤	-٠,٢٧
ناحية الغراف	-٠,٨٠	-٠,٥٦	-٠,٣٢
الوسط الحسابي	١١,٧	٢١	١٩,٩
الانحراف المعياري	١٠,٨	٢١,٤	٢٧,١

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول(٣) .

المستوى الثالث بدرجة معيارية (-٠,١٠ إلى -٠,٤٩)

يظهر في الوحدات الإدارية (ناحية قلعة سكر ، ناحية النصر ، ناحية الفهود ، ناحية كرمة بني سعيد) ، الوحدات الإدارية ضمن هذه الفئة شكلت (١٦,٦%) وبمرتبة تراوحت (٧ –١٠) من الوحدات الإدارية في المحافظة.

المستوى الرابع بدرجة معيارية (-٠,٥٠ فأقل)

يظهر في الوحدات الإدارية (ناحية العكيكة ، ناحية سيد دخيل ، ناحية الطار ، ناحية الاصلاح ، ناحية البطحاء ، ناحية الفضلية ، ناحية الحمار ، ناحية الغراف ، ناحية الدواية) ، الوحدات الإدارية ضمن هذه الفئة شكلت (١٣,٩%) وبمرتبة تراوحت بين (١١– ١٩) من الوحدات الإدارية في المحافظة. ولعام ٢٠٠٧ يلاحظ من الخريطة (٢) أربعة مستويات هي :-

المستوى الأول بدرجة معيارية (+ ٠,٥٠ فأكثر)

يظهر في الوحدات الإدارية (مركز قضاء الناصرية ، مركز قضاء الشطرة ، مركز قضاء سوق الشيوخ ، مركز قضاء الرفاعي)، الوحدات الإدارية ضمن هذه الفئة شكلت (٦٥,٧%) وبمرتبة تراوحت بين (١– ٤) من الوحدات الإدارية في المحافظة

خريطة (١)

حالات الطلاق في محافظة ذي قار حسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٠٤

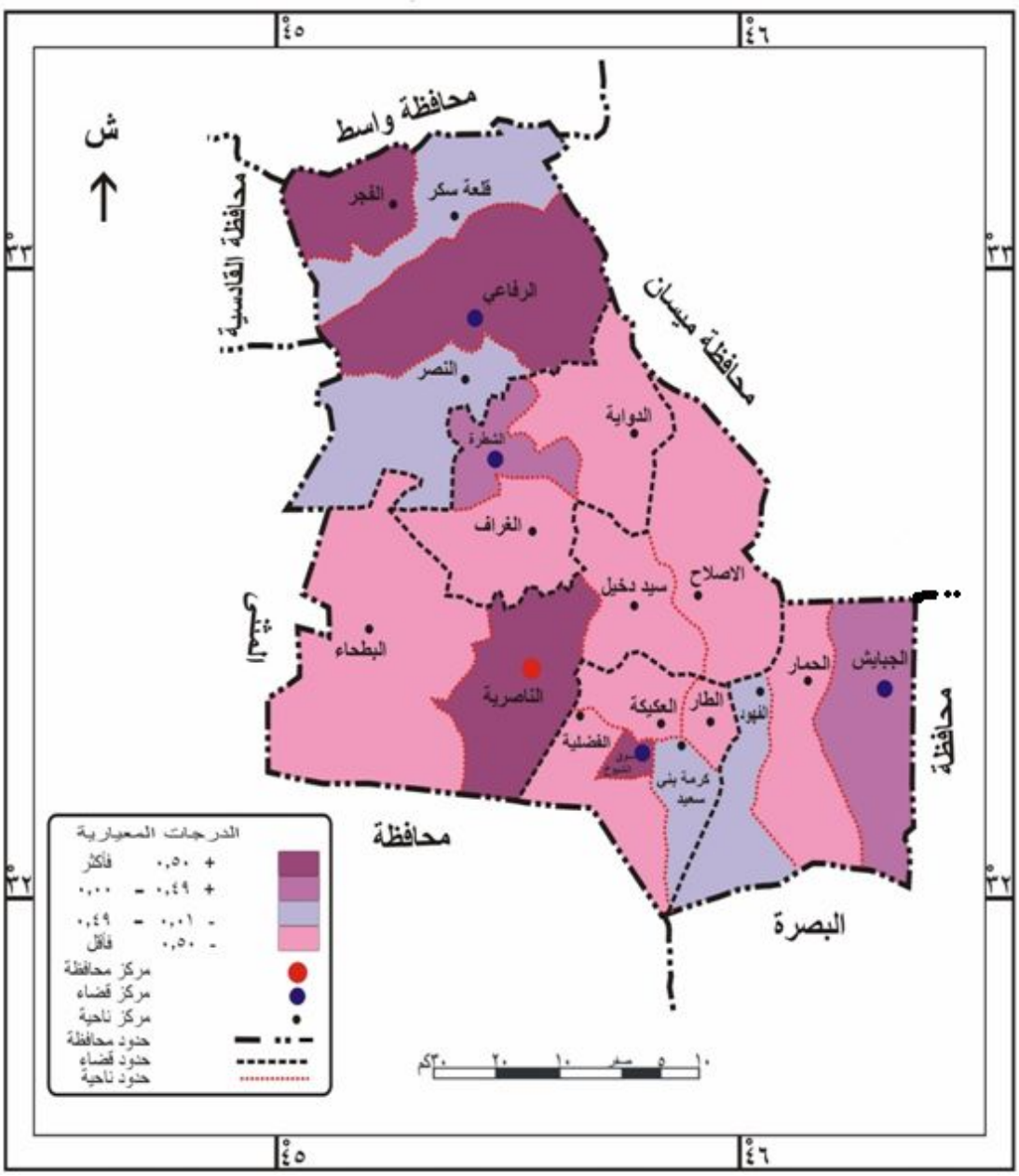

المصدر: الباحث بالاعتماد على :-

١- خريطة محافظة ذي قار الإدارية لعام ٢٠١١ ، مقياس رسم ١: ٢٥٠٠٠٠

٢- جدول (٤) .

خريطة (٢)

حالات الطلاق في محافظة ذي قار حسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٠٧

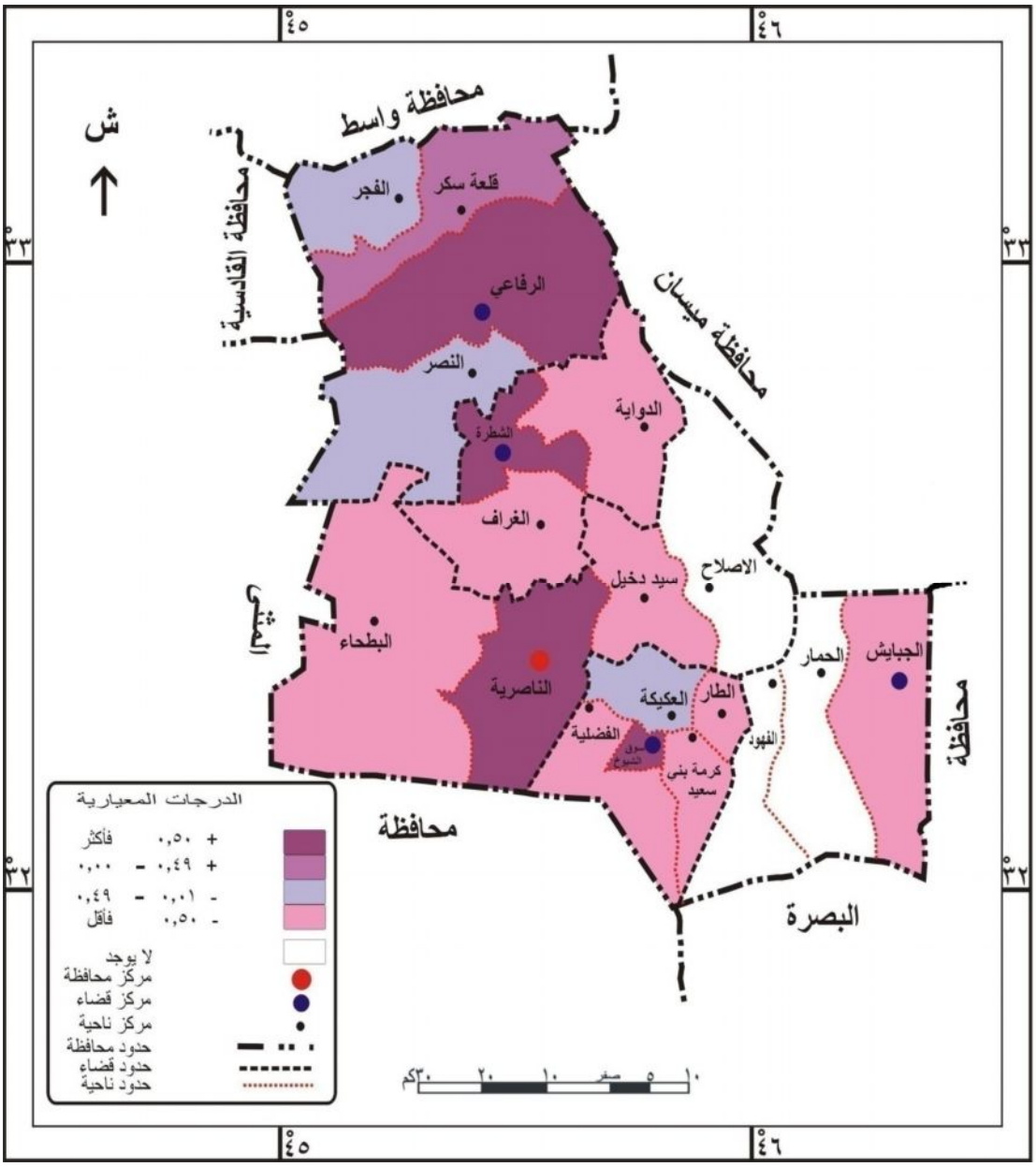

المصدر: الباحث بالاعتماد على :-

١- خريطة محافظة ذي قار الإدارية لعام ٢٠١١ ، مقياس رسم ١: ٢٥٠٠٠٠ .

٢- جدول (٤) .

المستوى الثاني بدرجة معيارية (+ ٠,٤٩الى ٠,٠٠)

يظهر في الوحدة الإدارية (ناحية قلعة سكر) ، الوحدتين الإداريتين ضمن هذه الفئة شكلت (٧,١%) وبمرتبة كانت (٥) من الوحدات الإدارية في المحافظة.

المستوى الثالث بدرجة معيارية (-٠,٠١ إلى ٠,٤٩)

يظهر في الوحدات الإدارية (ناحية الفجر ، ناحية العكيكة ، ناحية النصر)، الوحدات الإدارية ضمن هذه الفئة شكلت (١٣,٧%) وبمرتبة تراوحت بين (٦- ٨)من الوحدات الإدارية في المحافظة.

المستوى الرابع بدرجة معيارية (-٠,٥٠ فأقل)

يظهر في الوحدات الإدارية (ناحية الغراف ، ناحية سيد دخيل، ناحية كرمة بني سعيد ، ناحية الفضلية ، ناحية البطحاء ، ناحية الدواية ، ناحية الطار، مركز قضاء الجبايش)، الوحدات الإدارية ضمن هذه الفئة شكلت(١٣,٤%) وبمرتبة تراوحت بين (٩-١٦)من الوحدات الإدارية في المحافظة.

ولعام ٢٠١٠ ومن خلال خريطة (٣) ظهرت المستويات الأربعة الآتية :

المستوى الأول بدرجة معيارية (+ ٠,٥٠فأكثر)

يظهر في الوحدتين الإداريتين (مركز قضاء الناصرية ، مركز قضاء الشطرة)، الوحدتين الإداريتين ضمن هذه الفئة شكلتا (٥١,٩%) وبمرتبة تراوحت بين(١-٢) من الوحدات الإدارية في المحافظة.

المستوى الثاني بدرجة معيارية (+٠,٤٩ إلى ٠,٠٠)

يظهر في الوحدات الإدارية (مركز قضاء الرفاعي ، مركز قضاء سوق الشيوخ ، ناحية الفجر) ، الوحدات الإدارية ضمن هذه الفئة شكلت (٢١,٨%) وبمرتبة تراوحت بين (٣-٥) من الوحدات الإدارية في المحافظة.

المستوى الثالث بدرجة معيارية (-٠,٠١ إلى-٠,٤٩)

يظهر في الوحدات الإدارية (ناحية النصر ، ناحية قلعة سكر، ناحية كرمة بني سعيد ، ناحية الغراف ، ناحية العكيكة ، ناحية الفضلية ، ناحية الدواية)، الوحدات الإدارية ضمن هذه الفئة شكلت (٢١,٣%) وبمرتبة تراوحت بين (٦- ١٢) من الوحدات الإدارية في المحافظة .

المستوى الرابع بدرجة معيارية (-٠,٥٠ فأقل)

يظهر في الوحدات الإدارية (ناحية الاصلاح ، ناحية سيد دخيل ، ناحية الطار ، مركز قضاء الجبايش ، ناحية الفهود)، الوحدات الإدارية ضمن هذه الفئة شكلت (٥,٠%) وبمرتبة تراوحت بين (١٣- ١٧)من الوحدات الإدارية في المحافظة .

خريطة (٣)

حالات الطلاق في محافظة ذي قار حسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠١٠

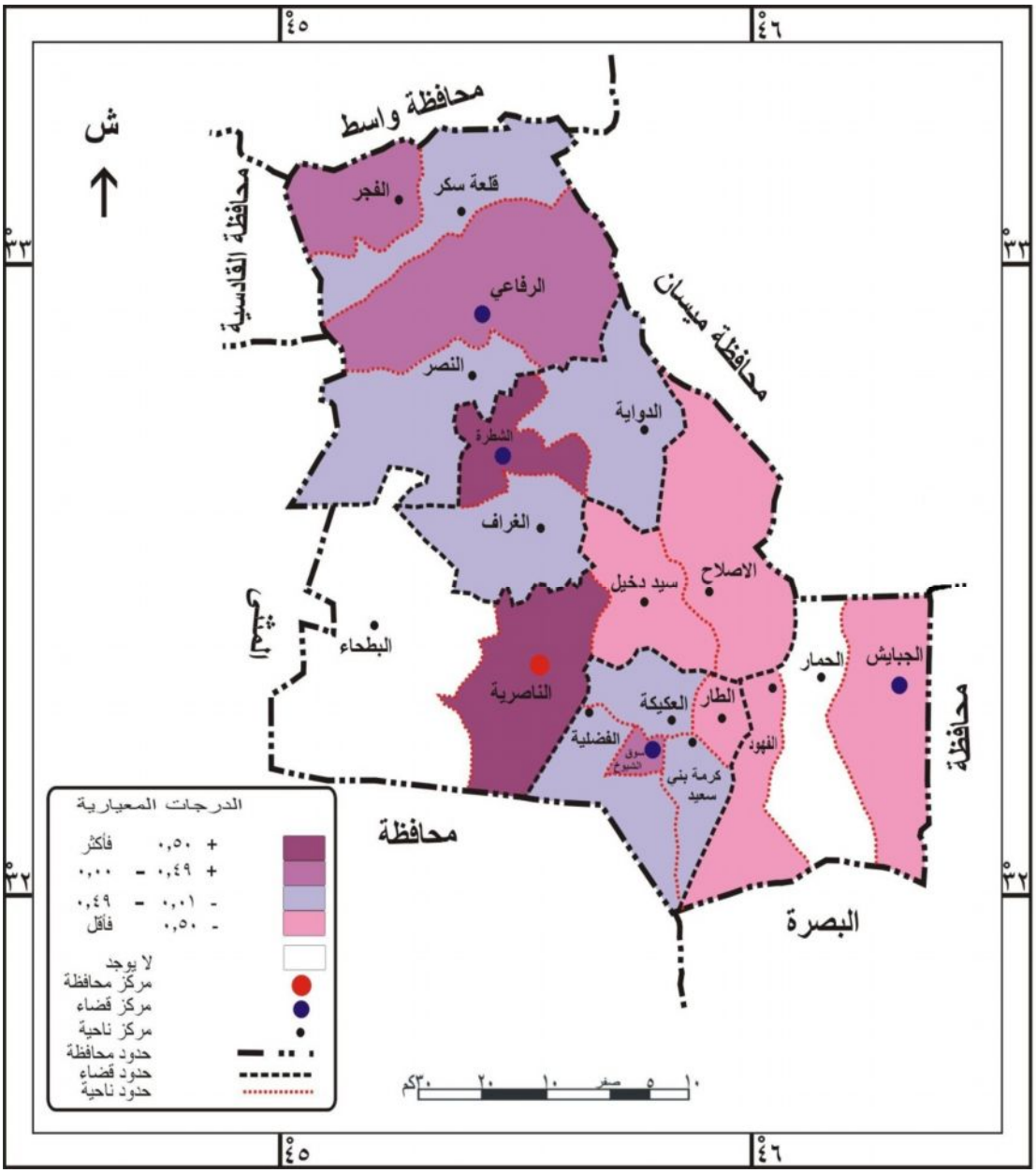

المصدر: الباحث بالاعتماد على :-

١- خريطة محافظة ذي قار الإدارية لعام ٢٠١١ ، مقياس رسم ١: ٢٥٠٠٠٠

٢- جدول (٤) .

ثالثا : مقاييس الطلاق

تتباين خصائص الظاهرة الديموغرافية من حيث توزيعها الجغرافي تبعاً لتأثر عاملي الزمان والمكان ، وكما للوفيات والهجرة والخصوبة مقاييسها الخاصة ، فأن الطلاق كظاهرة ديموغرافية لا يمكن إن تستثنى من بين تلك الظواهر في سجل الدراسات السكانية ، حيث تمثلت تلك المقاييس للطلاق في ثلاث طرق هي :-

١- معدل الطلاق الخام Crude Divorce Rate

٢- معدل الطلاق المعدل Corrected Divorce Rate

٣- معدل الطلاق الفعال Effective Divorce Rate

١- مقاييس الطلاق* على مستوى المحافظة

يلاحظ من الجدول (٥) ما يلي:

١- شكل معدل (٠,٢٤٧ بالإلف)كحد أعلى لعام ٢٠٠٩ ، ومعدل (٠,١٥٠ بالإلف) كحد أدنى لعام ٢٠٠٤ لتتراوح بقية المعدلات الأخرى عند هاتين المعدلين بالنسبة لمعدل الطلاق الخام .

٢- مثل عام ٢٠٠٩ الحصة الأعلى وبمعدل (٠,٤٥٣ بالإلف) ، و مثل عام ٢٠٠٤ الحصة الأقل بمعدل (٠,٢٩٣ بالإلف) ، لتبقى الأعوام الأخرى بمعدلات تتراوح بين هاتين المعدلين بالنسبة لمعدل الطلاق المعدل .

---

* تم استخراج مقاييس الطلاق من خلال ما يلي :-

١- معدل الطلاق الخام = (عدد حالات الطلاق للمطلقين والمطلقات في سنة ما / جملة السكان الكلي في منتصف السنة) × ١٠٠٠

٢- معدل الطلاق المعدل = (عدد حالات الطلاق للمطلقين والمطلقات في سنة ما / عدد السكان في سن الزواج في منتصف السنة) × ١٠٠٠

٣- معدل الطلاق الفعال = (عدد حالات الطلاق للمطلقات في سنة ما / عدد النساء المتزوجات أصلا في منتصف السنة) × ١٠٠٠

ينظر :

ـ حسين عليوي ناصر الزيادي ، التباين المكاني لظاهرة الطلاق في محافظة ذي قار (دراسة في الجغرافية الاجتماعية) ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٦٨ ، ٢٠١٠ ، ص ١٣٠ .

ـ عبير ضيدان إبراهيم ، التباين المكاني لحالات الزواج و الطلاق لسكان قضاء الاعظمية للمدة ١٩٨٧- ٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير، قسم الجغرافية ، كلية التربية - ابن الرشد، جامعة بغداد ، ص ٥٨ .

٣- شكل المعدل (٣٩,٧٣٩ بالإلف) الحد الأعلى ، وشكل معدل (١٦,٨٨٣ بالإلف) الحد الأقل ، حيث كان المعدل الأعلى لعام ٢٠٠٧ والمعدل الأقل لعام ٢٠٠٤ ، لتتراوح بقيت المعدلات الأخرى عند هاتين المعدلين بالنسبة لمعدل الطلاق الفعال .

٤- يبدو التباين والتذبذب والتفاوت واضحاً في تلك المعدلات المستخرجة من إتباع الطرق الثلاثة لمقاييس الطلاق التي تم ذكرها فيما سبق ، حيث ترجع حقيقة ذلك التباين إلى تباين المتغيرات الديموغرافية وأهمها حجم وعدد حالات الطلاق في المحافظة لعام معين ، الأمر الذي ينعكس على تباين صورة تلك المعدلات بين عام و آخر .

جدول (٥)

التوزيع الجغرافي لمقاييس الطلاق (بالإلف) في محافظة ذي قار (المجموع) للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠

الأعوام / مقاييس الطلاق	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل الطلاق الخام	٠,١٥٠	٠,١٥١	٠,١٦٧	٠,٢٠٧	٠,٢٠١	٠,٢٤٧	٠,١٨٩
معدل الطلاق المعدل	٠,٢٩٣	٠,٢٩٦	٠,٣٤٧	٠,٣٦٩	٠,٣٦٧	٠,٤٥٣	٠,٣٤٧
معدل الطلاق الفعال	١٦,٨٨٣	١٨,٧٣٢	٢٢,٠١٣	٣٩,٧٣٩	٢٤,٤٣٩	٣٠,٣٢٤	٢٣,٢٠٩

المصدر: الباحث بالاعتماد على ملحق (١) .

٢- مقاييس الطلاق على مستوى الوحدات الإدارية

تمثل دراسة مقاييس الطلاق على مستوى الوحدات الإدارية لمحافظة ذي قار جزءاً مهماً في معرفة حقيقة التباين المكاني لتلك المقاييس بين وحدة إدارية وأخرى ، حيث يلاحظ من الجدول (٦) ما يأتي :-

١- بلغ أعلى معدل للطلاق الخام (٠,٣٩٧ بالإلف) عند ناحية الفجر ، إما أدنى معدل للطلاق الخام بلغ (٠,٠٥٥ بالإلف) عند مركز قضاء سوق الشيوخ ، في حين بقت الوحدات الإدارية الأخرى تتراوح بين تلك المعدلين علماً إن الوحدات الإدارية المتمثلة بنواحي الاصلاح والحمار والفهود لم تسجل فيها إي حالة طلاق .

٢- بلغ أعلى معدل للطلاق الفعال (٧٩,٤٠٤ بالإلف عند مركز قضاء الشطرة ، إما أدنى معدل للطلاق الفعال بلغ (٤,١٠٦ بالإلف) عند مركز قضاء الجبايش ، لتتراوح الوحدات الإدارية الأخرى بين هاتين المعدلين ، اخذين بنظر الاعتبار إن الوحدات الإدارية التي لم تسجل فيها إي حالة طلاق عند معدل الطلاق الخام هي ذاتها أيضا لم تمثل إي معدل عند معدل الطلاق الفعال .

٣- يبدو إن التباين المكاني في مقاييس الطلاق بين وحدة إدارية وأخرى تتحكم فيه المتغيرات المؤثرة التي لها دور في رفع أو خفض ذلك المعدل بين وحدة إدارية وأخرى ، ومن بين أهم تلك المتغيرات عدد حالات الطلاق في وحدة إدارية ما بالمقارنة مع عدد السكان الإجمالي وعدد السكان في سن الزواج وعدد النساء المتزوجات أصلا في تلك الوحدة الإدارية ، لذا فأن تباين تلك المتغيرات على مستوى الوحدات الإدارية تعني تباين المعدلات المعنية في مقاييس الطلاق بين وحدة إدارية وأخرى .

جدول(٦)

التوزيع الجغرافي لمقاييس الطلاق (بالإلف) في محافظة ذي قار وحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٠٧ *

مقاييس الطلاق / الوحدات الإدارية	معدل الطلاق الخام	معدل الطلاق الفعال
مركز قضاء الناصرية	٠,١٤٦	٦٤,٨٥٩
ناحية الاصلاح	-	-
ناحية البطحاء	٠,١١٦	١٢,١٦٥
ناحية سيد دخيل	٠,١٤٤	١٦,٩٨٥
مركز قضاء الرفاعي	٠,٢٨٤	٤٦,٥٧١
ناحية قلعة سكر	٠,٢٩٨	٦٠,٣٠١
ناحية النصر	٠,١٥٤	٤٦,٠٩٩
ناحية الفجر	٠,٣٩٧	٧٢,٢٨٩
مركز قضاء سوق الشيوخ	٠,٠٥٥	٥٨,٥٠٤
ناحية العكيكة	٠,٢٦٣	٤٧,٩٢٣
ناحية كرمة بني سعيد	٠,١٢١	٢٠,٦١٨
ناحية الفضلية	٠,١٦٠	٣٠,٩٢٧
ناحية الطار	٠,٢٧٣	١٩,٨٠١
مركز قضاء الجبايش	٠,٠٧٤	٤,١٠٦
ناحية الحمار	-	-
ناحية الفهود	-	-
مركز قضاء الشطرة	٠,٣٣١	٧٩,٤٠٤
ناحية الدواية	٠,٠٦٦	١١,٥٢٠
ناحية الغراف	٠,٠٩١	١٦,٠٤٢
المجموع	٠,٢٠٦	٣٩,٧٣٩

المصدر: الباحث بالاعتماد على ملحق (٢).

* تم التركيز على عام ٢٠٠٧ لتوفر بعض البيانات التي تخص مقياسين الطلاق (الخام والفعال) ، ولم يتم الأخذ بالأعوام الأخرى ومعدل الطلاق المعدل وذلك لصعوبة الحصول على البيانات التي تخص هذا الأمر على مستوى الوحدات الإدارية .

الاستنتاجات

١- تباين التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق لمحافظة ذي قار و ضمن المدة ٢٠٠٤-٢٠١٠ وحيث أخذت تلك الحالات بالارتفاع خاصة عند عام ٢٠٠٩ الذي كان الأعلى تسجيلا لحالات الطلاق وبنسبة(١٩,٨%) بالمقارنة مع حالات الزواج، كما إن حالات الطلاق المسجلة في محافظة ذي قار قد توزعت على كلا البيئتين (حضر- ريف) ، فبعد ما بلغت (٢١٧٧)حالة طلاق لعموم المحافظة وذات المدة لتتوزع تلك الحالات بواقع (١٧٦٨ و ٤٠٩) حالة طلاق ونسبة (٨١,٢% و ١٨,٨%) على التوالي لكلا البيئتين وللحضر أكثر من الريف .

٢- أخذت حالات الطلاق بالارتفاع عند الوحدات الإدارية خاصة مراكز أقضية (الناصرية ، الشطرة ، سوق الشيوخ ، الرفاعي) لتحتل تلك الوحدات الإدارية في الأغلب المستوى الأول من مستويات الدرجة المعيارية ، ثم شهدت حالات الطلاق انخفاضاً ملحوظاً عند الوحدات الإدارية ومنها نواحي (الحمار، الفهود ، الدوإية ، الاصلاح) ، اخذين بنظر الاعتبار إن بعض الوحدات الإدارية لم تسجل فيها إي حالة طلاق عند بعض الأعوام كما هو الحال للوحدات الإدارية(ناحية الاصلاح لعام ٢٠٠٧ ، ناحية البطحاء لعام ٢٠١٠ ، ناحية الحمار للأعوام ٢٠٠٥و٢٠٠٦و٢٠٠٧و٢٠١٠ ، ناحية الفهود لعام ٢٠٠٧) ، مما يعني ذلك تفوق حالات الطلاق عند مراكز أقضية المحافظة بالمقارنة مع النواحي التي شهدت تراجعاً في تسجيل حالات الطلاق ، وهذا التباين والاختلاف يعود إلى حقيقة تباين الحجم السكاني بين الوحدات الإدارية.

٣- إن تباين التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق قد انعكس على تباين مقاييس تلك الظاهرة ، حيث مثل أعلى معدل للطلاق الخام (٠,٢٤٧) لعام ٢٠٠٩ وكان معدل الطلاق المعدل (٠,٤٥٣) لنفس العام ، إما معدل الطلاق الفعال كان بمعدل (٣٩,٧٣٩) هو الأعلى عام ٢٠٠٧ .

المقترحات

يمكن في ضوء الاستنتاجات صياغة عدد من المقترحات التي يقترحها الباحث بقلم التواضع ومنها :-

١- تكثيف الدراسات والبحوث العلمية عن ظاهرة الطلاق خاصة الدراسات السكانية وبيان آثار وصورة التوزيع الجغرافي لهذه الظاهرة ديموغرافياً على مستوى العراق أو دراستها في محافظات القطر الأخرى.

٢- التأكيد على تسجيل حالات الطلاق ووضع قيود على من لا يسجل حالة الطلاق في محاكم الأحوال الشخصية للمحافظة (خاصة السكان الريف) .

٣- ضرورة مواكبة التطور التقني الحاصل في العالم من خلال حفظ المعلومات الخاصة بحالات الطلاق في أقراص ليزرية مستقبلاً ، والاحتفاظ بورقة البحث الاجتماعية للمطلقين كوثيقة رسمية والاستفادة منها في مجال الدراسات العلمية .

الملاحق ملحق (١)

التوزيع العددي للمتغيرات ذات الصلة بمقاييس الطلاق لعموم محافظة ذي قار للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠

الأعوام / المتغيرات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد حالات الطلاق	٢٢٢	٢٣٠	٢٧٦	٣٣٦	٣٤٢	٤٣٢	٣٣٩
عدد السكان الإجمالي	١٤٧٢٤٠٥	١٥١٨٩٦٢	١٥٦٦٩٠١	١٦١٦٢٢٦	١٦٩٣٧١٥	١٧٤٤٣٩٨	١٧٨٩١٨٣
عدد السكان في سن الزواج*	٧٥٦٠٩١	٧٧٤٩٩٣	٧٩٤٤٩٣	٩٠٩٩٧٣	٩٣٠٩٠٢	٩٥٢٣١٢	٩٧٤٢١٦
عدد النساء المتزوجات أصلا في منتصف السنة	١٣١٤٩	١٢٢٧٨	١٢٥٣٨	٨٤٥٥	١٣٩٩٤	١٤٢٤٦	١٤٦٠٦

المصدر: الباحث بالاعتماد على :-

١- سجلات محاكم الأحوال الشخصية في محافظة ذي قار ولعموم الوحدات الإدارية ،سجلات حالات الطلاق ، بيانات غير منشورة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠ .

٢- جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، إحصاءات السكان والقوة العاملة ، إسقاطات سكان العراق والمحافظات للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ ، جدول ١ ، ص٨ .

٣- وزارة التجارة ، مركز التموين الرئيسي في محافظة ذي قار ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٠٨ .

٤- مديرية إحصاء محافظة ذي قار ، نتائج الحصر والترقيم لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ .

٥- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ ، الجزء الخاص بمحافظة ذي قار١٩٩٩ جدول ٢٢ ص٧٦ .

٦--جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الإدارية لسنة ٢٠٠٧(بيانات غير منشوره)،جدول ٣٥،ص٤٨.

٧- محكمة الأحوال الشخصية في الناصرية ، سجلات عقود الزواج لعموم محافظة ذي قار ، بيانات غير منشورة للمدة ٢٠٠٤- ٢٠١٠ .

* تم استخراج توقعات السكان في سن الزواج من خلال إحصاء ١٩٩٧ للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ، ومن خلال تقديرات ٢٠٠٧ للأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ، وذلك بالاعتماد على معادلة إسقاطات النمو السكاني .

ملحق (٢)

التوزيع العددي للمتغيرات ذات الصلة بمقاييس الطلاق في محافظة ذي قار وحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٠٧

المتغيرات / الوحدات الإدارية	عدد حالات الطلاق	عدد النساء المتزوجات أصلا في منتصف السنة	عدد السكان
مركز قضاء الناصرية	٦٧	١٠٣٣	٤٥٦٠٥٤
ناحية الاصلاح	–	٢٣٦	٣٩٦٣٢
ناحية البطحاء	٥	٤١١	٤٢٨٢٠
ناحية سيد دخيل	٨	٤٧١	٥٥٢٢٩
مركز قضاء الرفاعي	٣٦	٧٧٣	١٢٦٤٢٢
ناحية قلعة سكر	٢٤	٣٩٨	٨٠٢٨٣
ناحية النصر	١٣	٢٨٢	٨٤١٢٩
ناحية الفجر	١٨	٢٤٩	٤٥٣٢٢
مركز قضاء سوق الشيوخ	٥٤	٩٢٣	٩٧٥٣٢
ناحية العكيكة	١٥	٣١٣	٥٦٨٩٠
ناحية كرمة بني سعيد	٦	٢٩١	٤٩٤٩٦
ناحية الفضلية	٦	١٩٤	٣٧٢٧١
ناحية الطار	٤	٢٠٢	١٤٦٠٠
مركز قضاء الجبايش	٢	٤٧٨	٢٦٧٠٦
ناحية الحمار	–	١٨٣	٤١٦٦
ناحية الفهود	–	٢١٧	٣٣٤٠٥
مركز قضاء الشطرة	٦٤	٨٠٦	١٩٣٠٠٢
ناحية الدواية	٥	٤٣٤	٧٥٠٩٨
ناحية الغراف	٩	٥٦١	٩٨١٦٩
المجموع	٣٣٦	٨٤٥٥	١٦١٦٢٢٦

المصدر: الباحث بالاعتماد على :-

١- سجلات محاكم الأحوال الشخصية في محافظة ذي قار حسب الوحدات الإدارية ،سجلات حالات الطلاق ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٠٧ .

٢-- محكمة الأحوال الشخصية في الناصرية ، سجلات عقود الزواج لعموم محافظة ذي قار ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٠٧ .

٣- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الإدارية لسنة ٢٠٠٧(بيانات غير منشوره)،جدول ٣٥،ص٤٨.

المصادر

١- الجنابي ، عائدة سالم محمد ، المتغيرات الاجتماعية و الثقافية لظاهرة الطلاق (مع دراسة ميدانية في مدينة بغداد) ، دائرة الشؤون الثقافية والنشر ، بغداد ، ١٩٨٣.

٢-خير ، صفوح ، الجغرافيا، موضوعها ومناهجها وأهدافها ، دار الفكر ،دمشق ،٢٠٠١ .

٣- السعدي ، عباس فاضل ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٠.

٤- علي ، يونس حمادي ، مبادئ علم الديموغرافية ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٥.

٥- إبراهيم ، عبير ضيدان ، التباين المكاني لحالات الزواج و الطلاق لسكان قضاء الاعظمية للمدة ١٩٨٧- ٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير ، قسم الجغرافية ، كلية التربية – ابن الرشد، جامعة بغداد ، ص ٥٨ .

٦- الحسناوي ، ظلال منذر منعثر ، التباين المكاني لتوزيع السكان في محافظة ذي قار ، رسالة ماجستير ، قسم الجغرافية ، كلية التربية ، جامعة واسط ،٢٠١٠ .

٧- السعدي ، احمد محمد محيسن ،التحليل المكاني لتباين تركيب السكان في محافظة القادسية للمدة(١٩٨٧-١٩٩٧)، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠٠٥ .

٨- الناشئ ، سمر عبد وحواح ، صابئة الطرق(دراسة في جغرافية السكان)، رسالة ماجستير ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠٠٣ .

٩- الزيادي ، حسين عليوي ناصر ، التباين المكاني لظاهرة الطلاق في محافظة ذي قار (دراسة في الجغرافية الاجتماعية) ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٦٨ ، ٢٠١٠ ..

١٠- مركز التخطيط العمراني في محافظة ذي قار .

١١- جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، إحصاءات السكان والقوة العاملة ، إسقاطات سكان العراق والمحافظات للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

١٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ ، الجزء الخاص بمحافظة ذي قار١٩٩٩ جدول ٢٢ ص٧٦ .

١٣- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الإدارية لسنة ٢٠٠٧(بيانات غير منشوره)،جدول ٣٥،ص٤٨.

١٤- جمهورية العراق ، وزارة العدل ، محاكم الأحوال الشخصية في محافظة ذي قار، بيانات غير منشورة للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩-٢٠١٠